

ولكنهم لم يدركوا أنهم بإظهار هذه العقيدة قد أظهروا ما كانوا يريدون كتمانهم من التظاهر بالإسلام، والتستر بستر التقية، والتنقب بنقاب الخديعة والمكر؛ لإضلال المسلمين والتدليس عليهم بلبس ملابسهم، والصلاة بصلاتهم، والتوجه إلى قبلتهم، وأكل ذبيحتهم.

في حين تجد أن القوم قد انفصلوا انفصلاً كاملاً عن المسلمين لإنكارهم ذلك الكتاب الإلهي السماوي الذي أخرج به سبحانه الناس من الظلمات إلى النور، فجعل العز والتمكين لمن تمسك به وعمل بتعليماته وتوجيهاته وجعل الذل والصغار على من خالف أمره وأنكره، وها هو الرحمة صلوات ربي وسلامه عليه محمد بن عبد الله لم يكن مبلغاً إلا آياه، ولم يكن تالياً سوى آياته، ولم يكن معلماً إلا حكمه ومواعظه، فمن أنكر هذا النور وهذا الهدى فبأي شيء آمن وبأي نور يهتدي؟!!

فلما انكشف أمرهم للمسلمين وعرفوا حقيقتهم، اضطرب عليهم أمرهم، واجتمع أعيانهم وعمداؤهم، ففكروا ودبروا ليخفوا ما ظهر منهم ويكتموا ما صدر من عقائدهم، حتى لبسوا لباس المكر والخديعة تارة، ولباس التقية تارة أخرى.. إن أول من برز في الشيعة بالقول المخالف لهذه العقيدة العتيقة الراسخة الثابتة كان ابن بابويه القمي، أستاذ الفقيه «المفيد» الذي لقبوه بالصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، فكان خلافه مع القوم أنه لم يعول على مستند شيعي ثابت من رواية من روايات الأئمة الاثني عشر، بعكس مخالفه؛ حيث كان عمدة مذهبهم وأساس عقيدتهم في القرآن قائم على الروايات التي تواترت وبلغت أكثر من ألفي رواية كما ذكرنا سابقاً من السيد نعمت الله الجزائري. وكما قمنا بعدها بأنفسنا من كتب القوم.

فانظر إليه ماذا يقول:

«اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد - ﷺ - هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سورة عند الناس مئة وأربعة عشرة سورة، وعندنا أن (الضحى) و(ألم نشرح) سورة واحدة، و(إيلاف) و(ألم تر كيف) سورة واحدة، ومن نسب إلينا أنا نقول:

إنه أكثر من ذلك؛ فهو كاذب. وما روي من ثواب قراءة كل سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كله، وجواز قراءة سورتين في ركعة نافلة، والنهي عن القرآن بين سورتين في ركعة فريضة؛ تصديق لما قلناه في أمر القرآن، وأن مبلغه ما في أيدي الناس. وكذلك ما روي من النهي عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة، وأنه لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ثلاثة أيام تصديق لما قلناه أيضاً<sup>(١)</sup>.

وتبعه في ذلك السيد المرتضى مؤلف نهج البلاغة ومرتبه، المتوفى سنة (٤٣٦هـ)، كما ذكر أبو علي الطبرسي في مقدمة تفسيره (مجمع البيان) تحت عنوان الفن الخامس:

«ومن ذلك: الكلام في نقصان القرآن وزيادته؛ فإنه لا يليق بالتفسير، فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً. والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى قدس الله روحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات، وذكر في مواضع أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة؛ فإن العناية اشتدت، والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدٍّ لم يبلغه فيما ذكرناه؛ لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية، والأحكام الدينية. وعلماء المسلمين قد بالغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مُغيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد. وقال أيضاً قدس الله روحه:

«إن العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة؛ ككتاب سيبويه

(١) «الاعتقادات» لابن بابويه القمي، ط. إيران ١٢٢٤ هـ.

والمازني؛ فإن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتى لو أن مُدْخِلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعرف، ومُيَّز، وعُلِمَ أنه مُلْحَقٌ، وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المازني.

ومعلوم أن العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء. وذكر أيضاً (رض) أن القرآن كان على عهد رسول الله (ص) مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن، واستدل على ذلك بأن القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتى عُيِّنَ على جماعة من الصحابة في حفظهم له، وإنه كان يُعرض على النبي (ص) ويُتلى عليه. وإن جماعة من الصحابة مثل عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما؛ ختموا القرآن على النبي (ص) عدة ختمات، وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على أنه كان مجموعاً مرتباً غير مبتور ولا مبثوث. وذكر أن من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم<sup>(١)</sup>.

وثالث القوم أبو جعفر الطوسي تلميذ السيد المرتضى والشيخ المفيد، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)؛ فقد صرح في كتابه (البيان) بقوله:

«وأما الكلام في زيادته ونقصانه فمما لا يليق به أيضاً، لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبننا، وهو الذي نصره المرتضى (ره)، وهو الظاهر في الروايات... - إلى أن قال: - ورواياتنا متناصرة بالحث على قراءته، والتمسك بما فيه، ورد ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه، وعرضها عليه، فما وافقه عمل عليه، وما خالفه تجنب، ولم يلتفت إليه، وقد روي عن النبي ﷺ - رواية لا يدفعها أحد؛ أنه قال: «إني مخلف فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي،

(١) «مجمع البيان» لأبي علي الطبرسي ج ١، مقدمة، ص ١٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض» وهذا يدل على أنه موجود في كل عصر، لأنه لا يجوز أن يأمرنا بالتمسك بما لا يقدر على التمسك به، كما أن أهل البيت ومن يجب اتباع قوله حاصل في كل وقت، وإذا كان الموجود بيننا مجمعاً على صحته فينبغي أن نتشغل بتفسيره، وبيان معانيه، وترك ما سواه<sup>(١)</sup>.

فهؤلاء هم أئمتهم الثلاثة الذين أظهروا الإنكار من التحريف الموجود في القرآن الكريم، ولا يوجد خلال القرون الخمسة الأولى سواهم كما صرح بذلك علماء الشيعة ومحققوهم، ونقل عن محدثهم وشيخ مشائخهم النوري الطبرسي بعد ما أورد مقالات القائلين بالتحريف والتغيير في القرآن الكريم؛ حيث ذكر طرائق القوم ومذاهبهم فقال<sup>(٢)</sup>:

«الثاني: عدم وقوع النقص والتغيير فيه، وإن جميع ما نزل على رسول الله - ﷺ - هو الموجود بأيدي الناس فيما بين الدفتين، وإليه ذهب الصدوق في عقائده، والسيد المرتضى، وشيخ الطائفة في (التبيان)، ولم يعرف من القدماء موافق لهم»<sup>(٣)</sup>.

ثم جاء بعد هؤلاء الأئمة الثلاثة من أخذ بقولهم وسار على منهجهم وانتحل نحلته، فكان رابع القوم هو أبو علي الطبرسي المتوفى سنة (٥٤٨هـ) صاحب تفسير (مجمع البيان).

إن القول بعدم تحريف القرآن ونقصانه لم يظهر إلا على أيدي هؤلاء الأئمة الأربعة الذين سبق ذكرهم آنفاً، ولم يكن لهذه المقالة وجود إلى غاية منتصف القرن الرابع في الدور الأول، حيث نجد أن أئمة القوم كلهم من محدثين ومفسرين لم يصرحوا إلا بعكس ذلك حسب مرويات القوم..

(١) «التبيان»: ٣/١، ط. النجف.

(٢) كما يذكره بهذا اللقب محدثو القوم، وفقهاؤهم وكتّابهم، ورجالهم. انظر لذلك «الكنى والألقاب» للقمي، و«الذريعة» للطهراني.

(٣) «فصل الخطاب»، ص ٣٢.

وعلى وجه التحديد فإنه بعد منتصف القرن الرابع وإلى غاية القرن السادس ظهر هذا القول من هؤلاء الأربعة، وبذلك قال النوري الطبرسي بعد ذكر الثلاثة الأول:

وممن صرح بهذا القول الشيخ أبو علي الطبرسي في (مجمع البيان) - إلى أن قال -:

«وإلى طبقته لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هؤلاء المشائخ الأربعة»<sup>(١)</sup>.

وهذا مع أن عقيدة القوم التي أظهروها للناس لم تكن تستند إلى قول من أئمتهم المعصومين؛ فرووا عن أئمتهم الذين وضعوا بذرة الشيعة وأسسوا قواعدها، وزعموا أن مذهبهم مستقى من أقوالهم وإرشاداتهم، غير أننا نجدهم قد رووا في كتبهم أخباراً وأحاديث من أئمتهم المعصومين تخالفها كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

فهذا كل ما عند القوم لخداع المسلمين عامة وأهل السنة خاصة، ولذلك ترى أنه كلما ظهر عوارهم وفسادهم، وأحسوا بالانفصال عن المسلمين وشريعتهم ركنوا إلى هؤلاء الأئمة الأربعة، ودخلوا في كنفهم واستظلوا بظلمهم، وتحصنوا وراء مقالاتهم كما فعل صاحبنا هذا وقبله مغنية وغيره<sup>(٢)</sup>.

وقبل تحليل كلامهم، وكشف اللثام عن السر الذي جعلهم يظهرون هذه العقيدة. نطالبهم جميعاً بسؤال واحد: هل سبقهم من أحد إلى هذا القول؟ أو هل لهم من خامس أظهر هذه المقالة؟ كلا! ثم كلا؛ ولن يستطيع أحد منهم أن يفعل ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً:

لقد أسمعنا لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي

(١) «فصل الخطاب»، ص ٣٤.

(٢) في كتابه: «مع الخطيب في خطوطه العريضة»، ص ٥٠ وما بعد.

وهؤلاء الأربعة لم يقولوا بتلك المقالة إلا خوفاً من بطش الحق ونفور الناس، وتجنباً للعار والشنار، وخوفاً من اكتشاف أمرهم الذي طالموا حاولوا إخفاءه، وكتمان نواياهم الحقيقية، وإلا فهم في قرارة أنفسهم يدينون بتلك العقيدة التي ورثوها كابراً عن كابر، والتي هي من لوازم مذهب التشيع كما ذكر ذلك البحراني . ودليل الصدق على نفاقهم وكذبهم استخدامهم أسلوب (التقية)؛ فيظهرون لك غير ما يبطنون من مقاصد خبيثة...

ومنه يتضح أن هؤلاء الأربعة لم يقولوا بهذا القول إلا تقية ونفاقاً، حتى يخدعوا كل مسلم، ويلبسوا على الناس ما يلبسون.

وقد نصّ على ذلك كبيرهم (السيد المعتمد الجليل الأواه نعمت الله بن الفاضل المنتجب الأصيل السيد عبدالله الحسيني الموسوي الجزائري).

«الذي كان من أعظم علمائنا المتأخرين، وأفاحم فضلائنا المتبحرين، وأوحد عصره في العربية والأدب والفقه والحديث، وأخذ حظه من المعارف الربانية، بحثّه الأكيد وكده الحثيث، لم يعهد مثله في كثرة القراءة على أسانيد الفنون، ولا في كسبه الفضائل من أطراف الخزون بأصناف الشجون.

كان مع مشرب الإخبارية كثير الاعتناء والاعتداد بأرباب الاجتهاد، وناصر مذهبهم في مقام المقابلة منهم بأصحاب العناد وأعوان الفساد، صاحب قلب سليم ووجه وسيم، وطبع مستقيم، ومؤلفات مليحة، ومستطرف في السير والآداب والنصيحة، ونوادر غريبة في الغاية، وجواهر من أساطير أهل الرواية، وأبسط تصانيفه شرحه الكبير على (تهذيب الحديث) في نحو اثني عشر مجلداً، وكتاب (أنواره النعمانية) المشتملة على ما كان من ثمر عمره جيداً»<sup>(١)</sup>.

قال هذا المحدث الشيعي الكبير رداً على من يقول بعدم التحريف في القرآن:

«إن تسليم تواترها عن الوحي الإلهي، وكون الكلّ قد نزل به الروح

(١) نص ما ذكره الخوانساري في «روضات الجنات»: ١٥٠/٨.

الأمين؛ يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحتها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً، مع أنَّ أصحابنا قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها. نعم! قد خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكموا بأنَّ ما بين دفتي هذا المصحف هو هذا القرآن المنزل لا غير، ولم يقع فيه تحريف ولا تبديل، ومن هنا ضبط شيخنا الطبرسي آيات القرآن وأجزائه، فروى عن النبي: أنَّ جميع سور القرآن مئة وأربع عشرة سورة، وجميع آيات القرآن ستة آلاف آية ومئة آية وست وثلاثون آية، وجميع حروف القرآن ثلاث مئة ألف حرف وواحد وعشرون ألف حرف ومئتان وخمسون حرفاً.

والظاهر أن هذا القول إنما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة، منها: سد باب الطعن عليهم بأنه إذا جاز هذا في القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه مع جواز لحوق التحريف له. وسيأتي الجواب عن هذا<sup>(١)</sup>.

وسنذكر بقية كلامه حول هذه المسألة عند ذكر عبارات الآخرين.

وهذه هي النقاط على الحروف:

أولاً: إنَّ أول مرة في تاريخ الشيعة يُصدر ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق هذا القول، وقد أورد بنفسه روايات كثيرة في كتبه التي ألفها والتي تدلُّ على تغيير القرآن وتحريفه ونقصانه، دون أن يطعن في هذه الروايات أو يقدر فيها.

ومما يدل على أن عقيدته الأصلية كانت مطابقة لعقيدة القوم ما أورد من الأحاديث الكثيرة التي أوردتها في كتبه، ونذكر على سبيل المثال روايات تثبت ذلك، ويأتي ذكر بعضها في الباب الرابع.

فأول تلك الروايات: (من لا يحضره الفقيه) الذي هو أحد الصحاح الأربعة للشيعة؛ فجاء في كتاب النكاح تحت باب المتعة قوله:

«أحل رسول الله - ﷺ - المتعة، ولم يحرمها حتى قبض؛ واستدل

(١) «الأنوار النعمانية» لنعمت الله الجزائري: ٣٥٧/٢، ط. جديد.

على ذلك بقوله: وقرأ ابن عباس: فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة من الله»<sup>(١)</sup>.

والمعروف أن (إلى أجل مسمى) ليس من القرآن، وكذلك (من الله) بعد (فريضة).

وثانيها: ما أورده في كتابه (الخصال):

«حدثنا محمد بن عمر الحافظ البغدادي المعروف بالجعابي قال: حدثنا عبدالله بن بشير قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله ﷻ: المصحف، والمسجد، والعترة.

يقول المصحف: يا رب حرّفوني ومزّقوني، ويقول المسجد: يا رب عطّلوني وضيّعوني، وتقول العترة: يا رب قتلونا وطرّدونا وشرّدونا، فأجثوا للركبتين للخصومة، فيقول الله جلّ جلاله لي: أنا أولى بذلك»<sup>(٢)</sup>.

وثالث هذه الروايات ورابعها وخامسها: ما أورده في كتابه (معاني الأخبار):

«حدثنا علي بن عبدالله الوراق وعلي بن محمد بن الحسن المعروف بابن مقبرة القزويني قال: حدثنا سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري قال: حدثنا أحمد بن أبي الصباح، قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي يونس قال:

كتبت لعائشة مصحفاً، فقالت: إذا مررت بآية الصلاة فلا تكتبها حتى أمليها عليك، فلما مررت بها أملتّها عليّ: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر».

و«حدثنا علي بن عبدالله الوراق وعلي بن محمد بن الحسن القزويني

(١) «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه القمي الملقب بالصدوق: ٤٥٩/٣.

(٢) «كتاب الخصال» ص ١٧٤ - ١٧٥ باب الثلاثة.



قالا: حدثنا سعد بن عبدالله (قال: حدثنا أحمد) بن أبي خلف الأشعري قال: حدثنا سعد بن داؤد، عن أبي دهر، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عمرو بن نافع، قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة زوجة النبي (ص) فقالت: إذا بلغت هذه الآية فاكتب: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر».

و«حدثنا علي بن عبدالله الوراق، وعلي بن محمد بن الحسن القزويني قالا: حدثنا سعد بن عبدالله بن أبي خلف قال: حدثنا أحمد بن أبي خلف الأشعري قال: حدثنا سعد بن داؤد عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي يونس مولى عائشة زوجة النبي (ص) قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً، وقالت: إذا بلغت هذه الآية فاكتب: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين) ثم قالت عائشة: سمعتها والله من رسول الله صلى الله عليه وآله»<sup>(١)</sup>.

ثم قال بعد ذكر هذه الأخبار الثلاثة:

«قال مصنف هذا الكتاب: فهذه الأخبار حجة لنا على المخالفين، والصلاة الوسطى صلاة الظهر».

والرواية السادسة: ما أوردها النوري في (فصل الخطاب) نقلاً عن (الأمالي) و(العيون) لابن بابويه:

«عن الرضا عليه السلام: أن في قراءة أبي بن كعب: وأنذر عشيرتك الأقربين ورهطك منهم المخلصين»<sup>(٢)</sup>.

والرواية السابعة: هي التي ذكرها النوري في (فصل الخطاب) أيضاً نقلاً عن (الأمالي) لابن بابويه القمي:

«عن ابن أبي عمير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لما أمر الله نبيه أن

(١) «معاني الأخبار» لابن بابويه القمي ص ٣١٣ - ٣١٤، ط. مكتبة الفريد.

(٢) «فصل الخطاب»، ص ١٤٥.

ينصب أمير المؤمنين(ع) للناس في قوله تعالى: يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك في علي<sup>(١)</sup>.

والرواية الثامنة: ما أوردها الطبرسي عنه في صدد الرد عليه بعد الاستدلال بقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه جمع القرآن:

«فلما جاء به فقال: هذا كتاب ربكم كما أنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف، ولم ينقص منه حرف، فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذي عندك، فانصرف وهو يقول<sup>(٢)</sup>: ﴿فَنَبِّدُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَيُشَسَّ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

والرواية التاسعة: أن أبا الحسن موسى عليه السلام - الإمام السابع عند القوم - قال:

«ولا تلتمس دين من ليس من شيعتك، ولا تحب دينهم، فإنهم الخائنون الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، وتدرى ما خانوا أماناتهم؟ أوتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه»<sup>(٣)</sup>.

هذا ومثل هذه الروايات كثيرة جداً، وفيه دلالة صريحة على أن القوم لم يقولوا بعدم التحريف إلا تقية.

وأما الطوسي فقد جاء كتابه مليئاً بمثل هذه الروايات؛ ناقلاً عن ابن بابويه القمي والمرتضى والطبرسي.

ونود أن نذكر بعض العبارات التي قالها أساطين الشيعة<sup>(٤)</sup> رداً على أقوال هؤلاء الأربعة في عدم التحريف في القرآن.

ولنبداً (بالعالم، الفاضل، الكامل، العارف، المحدث، المحقق،

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(٢) فصل الخطاب، ص ٣٢.

(٣) فصل الخطاب، ص ٢٤٤.

(٤) وهؤلاء من الشيعة الذين لهم شأن ومقام عند القوم.

المدقق، الحكيم، المتأله: محمد بن مرتضى المدعو بالمولى محسن الكاشاني، صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة كالكافي والوافي والشافعي، إلى غير ذلك مما يقرب من مئة تصنيف، المتوفى سنة ١٠٩١هـ<sup>(١)</sup>.

قال هذا في تفسيره بعد ما ذكر كلام الطبرسي والمرتضى - أي: أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث -:

«أقول: لقائل أن يقول:

كما أن الدواعي كانت متوفرة على نقل القرآن وحراسته والاعتناء به من قبل المؤمنين، فكذلك كانت هذه الدواعي متوفرة لدى المنافقين على تغييره وتحريفه، المغيرين للخلافة والمبدلين للوصية؛ لأن هذا القرآن تضمن ما يخالف آراءهم وأهواءهم.

ولقائل أن يقول:

إنه ما تغير في نفسه، وإنما التغير في كتابتهم إياه، أو تلفظهم به؛ فإنهم ما حرفوا إلا عند نسخهم من الأصل، وبقي الأصل على ما هو عليه عند أهله، وهم العلماء به.

فما هو عند العلماء به ليس بمحرف، وإنما المحرف ما أظهروه لأتباعهم<sup>(٢)</sup>.

ويقول ردّاً على كلام ابن بابويه القمي المذكور في أول المقال:

«يكفي في وجوده في كل عصر وجوده جميعاً كما أنزله الله محفوظاً عند أهله، ووجود ما احتجنا إليه منه عندنا، وإن لم نقدر على الباقي كما أن الإمام عليه السلام كذلك، فإن الثقلين سيان في ذلك. ولعل هذا هو المراد من كلام الشيخ. وأما قوله: ومن يجب اتباع قوله؛ فالمراد به البصير بكلامه، فإنه في زمان غيبتهم قائم مقامهم لقولهم عليهم السلام:

انظروا من كان منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا،

(١) الكنى والألقاب: ٣٢/٣ - ٣٣.

(٢) «الشافعي» لفيض الكاشاني: ٣٥/١، ٣٦، المقدمة السادسة.

وعرف أحكامنا فاجعلوه بينكم حاكماً، فأني قد جعلته عليكم حاكماً. الحديث<sup>(١)</sup>.

كما رد على هؤلاء الأربعة (الفاضل، العالم، الماهر، المدقق، الفقيه، العارف بالتفسير والعربية والرجال، والمحدث الفاضل، والجامع المتتبع للأخبار بما لم يسبق إليه السابق سوى شيخنا المجلسي، صاحب كتاب تفسير القرآن السيد هاشم البحراني)<sup>(٢)</sup>.

قال في مقدمة تفسيره في الفصل الرابع تحت عنوان (بيان خلاصة أقوال علمائنا في تفسير القرآن وعدمه، وتزييف استدلال من أنكر التحريف):

«اعلم أن الذي يظهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه: أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن؛ لأنه روى روايات كثيرة في هذا المعنى في كتاب (الكافي)؛ الذي صرح في أوله بأنه كان يثق فيما رواه فيه، ولم يتعرض لقدح فيها ولا ذكر معارض لها، وكذلك شيخه علي بن إبراهيم القمي (ره) فإن تفسيره مملوء منه وله غلو فيه قال عليه السلام في تفسيره: أما ما كان من القرآن خلاف ما أنزل الله فهو قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فإن الصادق قال لقارئ هذه الآية: خير أمة يقتلون علياً والحسين بن علي؟ ف قيل له: فكيف نزلت؟ فقال: إنما نزلت: خير أئمة أخرجت للناس؛ ألا ترى مدح الله لهم في آخر الآية: تأمرون بالمعروف والآية، ثم ذكر رحمه الله آيات عديدة من هذا القبيل ثم قال:

«وأما ما هو محذوف عنه فهو قوله تعالى: لكن الله يشهد بما أنزل إليك في علي؛ قال: كذا نزلت: أنزله بعلمه والملائكة يشهدون» ثم ذكر أيضاً آيات من هذا القبيل ثم قال: وأما التقديم فإن آية عدة النساء النسخة

(١) المرجع السابق، ص ٣٦ - ٣٧.

(٢) «روضات الجنات» للخوانساري: ١٨١/٨.

التي هي أربعة أشهر قدمت على المنسوخة التي هي سنة، وكذا قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَنبَغٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كُتِبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧] فإنما هو «ويتلوه شاهد منه إماماً ورحمة ومن قبله كتاب موسى». ثم ذكر أيضاً بعض آيات كذلك ثم قال: وأما الآيات التي تمامها في سورة أخرى: ﴿قَالَ اسْتَبْدِلْهُ الَّذِي هُوَ أَذْفُ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَهْيَظُوا مَضَرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]، وتمامها في سورة المائدة: ﴿قَالُوا يَمْوَسَّىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنَنَدْخُلُهَا حَقًّا يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ [المائدة: ٢٢] ونصف الآية في سورة البقرة ونصفها في سورة المائدة، ثم ذكر آيات أيضاً من هذا القبيل. ولقد قال بهذا القول أيضاً ووافق القمي والكليني (ره) جماعة من أصحابنا المفسرين كالعياشي والنعمانى وفرات بن إبراهيم وغيرهم، وهو مذهب أكثر محققي محدثي المتأخرين، وقول الشيخ الأجل أحمد بن أبي طالب الطبرسي كما ينادي به كتابه الاحتجاج، وقد نصره شيخنا العلامة باقر علوم أهل البيت عليه السلام وخادم أخبارهم عليه السلام في كتابه (بحار الأنوار)، وبسط الكلام فيه بما لا مزيد عليه.

وعندي في وضوح صحة هذا القول بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع، وأنه من أكبر مفسدات غصب الخلافة؛ فتدبر حتى تعلم توهم الصدوق (ره) في هذا المقام؛ حيث قال في اعتقاداته بعد أن قال: اعتقادنا أن القرآن الذي أنزل الله على نبيه هو ما بين الدفتين وما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، وإن من نسب إلينا أنا نقول: إنه أكثر من ذلك؛ فهو كاذب؛ وتوجيه كون مراده علماء قم فاسد، إذ علي بن إبراهيم الغالي في هذا القول منهم، نعم قد بالغ في إنكار هذا الأمر السيد المرتضى (ره) في جواب المسائل الطرابلسيات، وتبعه أبو علي الطبرسي في مجمع البيان حيث قال: أما الزيادة في القرآن فمجمع على بطلانه.

وأما النقصان فيه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييراً ونقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو

الذي نصره المرتضى قدس روحه، وكذا تبعه شيخ الطوسي في التبيان حيث قال: وأما الكلام في زيادته ونقصانه - يعني القرآن - فمما لا يليق به؛ لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانه، وأما النقصان منه فالظاهر أيضاً من المسلمين خلافه وهو الأليق الصحيح من مذهبنا: كما نصره المرتضى، وهو الظاهر من الروايات، غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من أي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، لكن طريقها الآحاد التي لا توجب علماً؛ فالأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها؛ لأنه يمكن تأويلها، ولو صحت لما كان ذلك طعنًا على ما هو موجود بين الدفتين؛ فإن ذلك معلوم صحته لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه، ورواياتنا متناصرة بالحث على قراءته والتمسك بما فيه، ورد ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه وعرضها عليه؛ فما وافقه عمل عليه، وما يخالفه يُجتنب ولا يُلتفت إليه، وقد وردت عن النبي - ﷺ - رواية لا يدفعها أحد: أنه قال: إني مُخلف فيكم الثقلين إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، وهذا يدل على أنه موجود في كل عصر؛ لأنه لا يجوز أن يأمر الأمة بالتمسك بما لا تقدر على التمسك به، كما أن أهل البيت ومن يجب اتباع قوله حاصل في كل وقت، وإذا كان الموجود بيننا مجتمعاً على صحته فينبغي أن نتشاغل بتفسيره وبيان معانيه وترك ما سواه.

أقول: أما ادعائهم عدم الزيادة؛ أي: زيادة آية أو آيات مما لم يكن من القرآن؛ فالحق كما قالوا؛ إذ لم نجد في أخبارنا المعتبرة ما يدل على خلافه سوى ظاهر بعض فقرات خبر الزنديق في الفصل السابق، وقد وجهناه بما يندفع عنه هذا الاحتمال، وقد مر في الفصل الأول وفي روايات العياشي أن الباقر عليه السلام قال: إن القرآن قد طرح منه أي كثيرة، ولم يزد فيه إلا حروف قد أخطأت بها الكتبة وتوهمتها الرجال، وأما كلامهم في مطلق التغيير والنقصان فبطلانه بعد أن نبهنا عليه أوضح من أن يحتاج إلى بيان. وليت شعري كيف يجوز لمثل الشيخ أن يدعي أن عدم النقصان ظاهر الروايات مع أننا لم نظفر على خبر واحد يدل عليه، نعم دلالتها على كون

التغيير الذي وقع غير مخلّ بالمقصود إخلالاً كثيراً كحذف اسم علي وآل محمد - ﷺ - وحذف أسماء المنافقين وحذف بعض الآيات وكتمانه ونحو ذلك، وأن ما بأيدينا كلام الله وحجة علينا كما ظهر من خبر طلحة السابق في الفصل الأول مسلّمة، ولكن بينه وبين ما ادعاه بون بعيد، وكذا قوله ﷺ: إن الأخبار الدالة على التغيير والنقصان من الأحاد التي لا توجب علماً، مما يبعد صدوره عن مثل الشيخ؛ لظهور أن الأحاد التي احتج بها الشيخ في كتبه وأوجب العمل عليها في كثير من مسائله الخلافية ليست بأقوى من هذه الأخبار لا سنداً ولا دلالة، على أنه من الواضحات البينات أن هذه الأخبار متواترة معنى، مقتنة بقرائن قوية موجبة للعلم العادي بوقوع التغيير، ولو تمحلّ أحد للشيخ بأن مراده أن هذه الأخبار ليست بحد معارضة ما يدل على خلافها من أدلة المنكرين، فجوابه بعد الإغماض عن كونه تمحلاً سمجاً ما سنذكره من ضعف مستند المنكرين.

ومن الغرائب أيضاً: أن الشيخ ادّعى إمكان تأويل هذه الأخبار، وقد أحطت خبراً بأن أكثرها مما ليس بقابل للتوجيه، وأما قوله (ره): ولو صحت... إلخ فمشملة على أمور غير مضرّة لنا، بل بعضها لنا لا علينا إذ:

**منها:** عدم استلزام صحة أخبار التغيير والنقص الطعن على ما في هذه المصاحف، بمعنى عدم المنافاة بين وقوع هذا النوع من التغيير وبين التكليف بالتمسك بهذا المغير، والعمل على ما فيه لوجوه عديدة؛ كرفع الحرج ودفع ترتب الفساد وعدم التغيير بذلك عن إفادة الأحكام ونحوها، وهو أمر مسلم عندنا ولا مضرّة فيه علينا، بل به نجمع بين أخبار التغيير وما ورد في اختلاف الأخبار من عرضها على كتاب الله والأخذ بالموافق له.

**ومنها:** استلزام الأمر بالتمسك بالثقلين، ووجود القرآن في كل عصر ما دام التكليف، كما أن الإمام ﷺ الذي قرينه كذلك، ولا يخفى أنه أيضاً غير ضار لنا بل نافع إذ يكفي في وجوده في كل عصر وجوده جميعاً كما أنزل الله مخصوصاً عند أهله؛ أي: الإمام الذي قرينه ولا يفترق عنه، ووجود ما احتجنا إليه عندنا وإن لم نقدر على الباقي، كما أن الإمام الذي

هو الثقل الآخر أيضاً كذلك لا سيما في زمان الغيبة؛ فإن الموجود عندنا حينئذ أخباره وعلماءه القائمون مقامه، إذ من الظواهر أن الثقليين سيان في ذلك. ثم ما ذكره السيد المرتضى لنصرة ما ذهب إليه: أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة؛ فإن العناية اشتدت والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت حدّاً لم تبلغه فيما ذكرناه؛ لأن القرآن معجزة النبوة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بالغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته؛ فكيف يجوز أن يكون مغيراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد.

وذكر أيضاً: أن العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة؛ ككتاب سيبويه والمازني مثلاً، فإن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلها ما يعلمونه من جملتها، حتى لو أن مُدْخِلاً أدخل في كتاب سيبويه مثلاً باباً في النحو ليس من الكتاب؛ يعرف ويميز ويعلم أنه ليس من الكتاب إنما هو ملحق، ومعلوم أن العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء.

وجوابه: أنا لا نسلم توفر الدواعي على ضبط القرآن في الصدر الأول وقبل جمعه كما ترى غفلتهم عن كثير من الأمور المتعلقة بالدين، ألا ترى اختلافهم في أفعال الصلاة التي كان النبي ﷺ - يكررها معهم في كل يوم خمس مرات على طرفي النقيض؟ ألا تنظر إلى أمر الولاية وأمثالها؟ وبعد التسليم نقول: إن الدواعي كما كانت متوفرة على نقل القرآن وحراسته من المؤمنين؛ كذلك كانت متوفرة على تغييره من المنافقين المبدلين للوصية المغيرين للخلافة لتضمنه ما يصاد رأيهم وهواهم، والتغيير فيه إنما وقع قبل انتشاره في البلدان واستقراره على ما هو عليه الآن، والضبط الشديد إنما كان بعد ذلك فلا تنافي بينهما.

وأيضاً إن القرآن الذي هو الأصل الموافق لما أنزل الله سبحانه لم



يتغير ولم يحرف بل هو على ما هو عليه محفوظ عند أهله، وهم العلماء به، فلا تحريف كما صرح به الإمام في حديث سليم الذي مر من كتاب الاحتجاج في الفصل الأول من مقدمتنا هذه، وإنما التغيير في كتابة المُعَيَّرِينَ إياه وتلفظهم به فإنهم ما غيروا إلا عند نسخهم القرآن؛ فالمحرف إنما هو ما أظهره لأتباعهم، والعجب من مثل السيد أن يتمسك بأمثال هذه الأشياء التي هي محض الاستبعاد بالتخيالات في مقابل متواتر الروايات فتدبر.

ومما ذكر أيضاً لنصرة مذهبه طاب ثراه: أن القرآن كان على عهد رسول الله - ﷺ - مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن، واستدل على ذلك بأن القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان حتى عُيِّنَ على جماعة من الصحابة في حفظهم له، وإن كان يعرض على النبي ويُتلى، وأن جماعة من الصحابة مثل عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي - ﷺ - عدة ختمات، وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على أنه كان مجموعاً مرتباً غير مبتور ولا مبتوت، وذكر أن من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته.

وجوابه: أن القرآن كان مجموعاً في عهد النبي - ﷺ - على ما هو عليه الآن ثابت، بل غير صحيح، وكيف كان مجموعاً وإنما كان ينزل نجوماً وكان لا يتم إلا بتمام عمره، ولقد شاع وذاع وطرق الأسماع في جميع الأصقاع أن علياً عليه السلام قعد بعد وفاة النبي - ﷺ - في بيته أياماً مشغلاً بجمع القرآن، وأما درسه وختمه فإنما كانوا يدرسون ويختمون ما كان عندهم منه لإتمامه، ومن أعجب الغرائب أن السيد (ره) حكم في مثل هذا الخيال الضعيف الظاهر خلافه بكونه مقطوع الصحة؛ حيث إنه كان موافقاً لمطلوبه واستضعف الأخبار التي وصلت فوق الاستفاضة عندنا وعند مخالفينا، بل كثرت حتى تجاوزت عن المئة مع موافقتها للآيات والأخبار التي ذكرناها في المقالة السابقة كما بينا في آخر الفصل الأول من مقدمتنا هذه ومع كونها مذكورة عندنا في الكتب المعتمدة المعتمدة كالكافي مثلاً

بأسانيد معتبرة، وكذا عندهم في صحاحهم كصحيح البخاري ومسلم مثلاً اللذين هما عندهم - كما صرحوا به - تالي كتاب الله في الصحة والاعتماد بمحض أنها دالة على خلاف المقصود، وهو أعرف بما قال والله أعلم.

ثم ما استدل به المنكرون بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِنْتُ عَزِيْزٌ ۭ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤١، ٤٢]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. فجوابه بعد تسليم دلالتها على مقصودهم ظاهر مما بيناه من أن أصل القرآن بتمامه كما أنزل الله عند الإمام وورثته عن علي، فتأمل والله الهادي نص ما أورده السيد هاشم البحراني في مقدمة تفسيره<sup>(١)</sup>.

كما ردّ عليهم فيمن ردّ محدث القوم السيد نعمت الله الجزائري في كتابه (الأنوار النعمانية في بيان معرفة النشأة الإنسانية) الذي كتب في مقدمته:

«وقد التزمنا أن لا نذكر فيه إلا ما أخذنا عن أرباب العصمة الطاهرين عليهم السلام، وما صحّ عندنا من كتب الناقليين، فإنّ كتب التواريخ أكثرها قد نقله الجمهور من تواريخ اليهود، ولهذا كان أكثر ما فيها من الأكاذيب الفاسدة، والحكايات الباردة».

يقول في هذا الكتاب بعد ذكر القراءات وحيثيتها:

«إن تسليم تواترها عن الوحي الإلهي، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين؛ يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً، مع أن أصحابنا قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها، نعم قد خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكموا بأن ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن المنزل لا غير، ولم يقع فيه تحريف ولا تبديل، ومن هنا ضبط شيخنا الطبرسي آيات القرآن وأجزائه، فروى عن النبي: أن جميع سور القرآن مئة وأربع

(١) «البرهان» لهاشم البحراني، المقدمة، ص ٤٩، ٥٠، ٥١ إيران.

عشرة سورة، وجميع آيات القرآن ستة آلاف آية ومئة آية وست وثلاثون آية، وجميع حروف القرآن ثلاث مئة ألف حرف وإحدى وعشرون ألف حرف ومئتان وخمسون حرفاً.

**والظاهر:** أن هذا القول إنما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة؛ منها: سد باب الطعن عليهم؛ بأنه إذا جاز هذا في القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه جواز لحقوق التحريف له، وسيأتي الجواب عن ذلك إن شاء الله، مع العلم أن هؤلاء الأعلام رووا في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشمل على وقوع ذلك في القرآن، وأن الآية هكذا ثم غيرت إلى هذا.

**الرابع:** أنه قد حكى شيخنا الشهيد طاب ثراه عن جماعة من القراء: أنهم قالوا: ليس المراد بتواتر السبع أو العشر: أن كل ما ورد من هذه القراءات متواتر، بل المراد انحصار المتواتر الآن فيما نقل من هذه القراءات؛ فإن بعض ما نقل عن السبعة شاذ فضلاً عن غيرهم، فإذا اعترف القراء بمثل هذا؛ فكيف ساغ لنا الحكم على هذه القراءات كلها بالتواتر كما قاله العلامة طاب ثراه في كتاب (المنتهى)؟، وكيف ظهرت لنا القراءة المتواترة حتى نقرأ بها في الصلاة؟ وكيف حكمنا بأن الكل قد نزل به الروح الأمين؛ فإن هذا القول منهم رجوع عن التواتر؟.

**الخامس:** أنه قد استفاض في الأخبار أن القرآن كما أنزل لم يؤلفه إلا أمير المؤمنين بوصية من النبي، فبقي بعد موته ستة أشهر مُشغلاً بجمعه، فلما جمعه كما أنزل أتى به إلى المتخلفين بعد رسول الله فقال لهم: هذا كتاب الله كما أنزل. فقال له عمر بن الخطاب: لا حاجة لنا إليك ولا إلى قرآنك؛ عندنا قرآن جمعه وكتبه عثمان، فقال: لن تروه بعد هذا اليوم ولا يراه أحد حتى يظهر ولدي المهدي.

وفي ذلك القرآن زيادات كثيرة، وهو خالٍ عن التحريف، وذلك أن عثمان قد كان من كتاب الوحي لمصلحة رآها؛ وهي أن لا يكذبه في أمر القرآن بأن يقولوا: إنه مفترى أو إنه لم ينزل به الروح الأمين كما قال أسلافهم، بل قالوا هم أيضاً، وكذلك جعل معاوية من الكتاب قبل موته

سته أشهر لمثل هذه المصلحة أيضاً، وعثمان وأضرابه ما كانوا يحضرون إلا في المسجد مع جماعة الناس، فما كانوا يكتبون إلا ما نزل به جبرئيل بين الملائكة، وأما الذي كان يأتي به داخل بيته فلم يكن يكتبه إلا أمير المؤمنين؛ لأن له المحرمية دخولاً وخروجاً فكان يتفرد بكتابة مثل هذا.

وهذا القرآن الموجود الآن في أيدي الناس هو خط عثمان، وسموه الإمام وأحرقوا ما سواه وأخفوه، وبعثوا به زمن تخلفهم إلى الأقطار والأمصار، ومن ثم ترى قواعد العربية مثل كتابة الألف بعد الواو المفردة وعدمها بعد واو الجمع، وغير ذلك، وسموه رسم الخط القرآني، ولم يعلموا أنه من عدم اطلاع عثمان على قواعد العربية والخط، وقد أرسل عمر بن الخطاب زمن تخلفه إلى علي بن أبي طالب أن يبعث له القرآن الأصلي الذي هو ألفه، وكان يعلم أنه إنما طلبه لأجل أن يحرفه كقرآن ابن مسعود، أو يخفيه عنده حتى يقول الناس: إن القرآن هو هذا الذي كتبه عثمان لا غير؛ فلم يبعث به إليه، وهو الآن موجود عند مولانا المهدي مع الكتب السماوية ومواريث الأنبياء.

ولما جلس أمير المؤمنين على سرير الخلافة لم يتمكن من إظهار ذلك القرآن، وأخفاه، هذا لما فيه من إظهار الشناعة على من سبقه، كما أنه لم يستطع أن ينهي عن صلاة الضحى، أو أن يجري متعة النساء حتى قال: لولا ما سبقني به ابن الخطاب ما زنى إلا شقي؛ يعني: إلا جماعة قليلة لإباحة المتعة، وكما لم يقدر على عزل شريح عن القضاء ومعاوية عن الإمارة.

وقد بقي القرآن الذي كتبه عثمان حتى وقع إلى أيدي القراء، فتصرفوا فيه بالمد والإدغام والتقاء الساكنين مثل ما تصرف فيه عثمان وأصحابه، وقد تصرفوا في بعض الآيات تصرفاً فنفرت الطبائع منه، وحكم العقل بأنه ما نزل هكذا، وفي قريب هذه الأعصار ظهر رجل اسمه سجاوند أو نسبة إلى بلده، فكتب هذه الرموز على كلمات القرآن، وعلمه بعلامات أكثرها لا يوافق تفاسير الخاصة ولا تفاسير العامة، والظاهر أن هذا أيضاً إذا مضت